الفصل السادس

هل سيكون النظام الدولى على مستوي التحديات

من المحتمل أن يحدث مزيد من انتشار السلطة والقوة خلال العقود القادمة بشكل سريع، بسبب بزوغ لاعبون عالميون جدد، ومزيد من العجز المؤسسي، ونمو التكتلات الإقليمية، وتقدم تكنولوجيا الاتصالات، وتعزيز قوة الشبكات والأطراف الفاعلة غير الدولية.

بحلول عام ٢٠٢٥ فإن الدولة القومية *Nation-State* لن تكون الوحيدة، وغالبا لن تكون أهم الأطراف الفاعلة على الساحة العالمية، والنظام الدولي سيكون مجبرا على استيعاب الواقع الجديد، ولكن هذا التحول لن يكون مكتملا ومتقطعاً رغم أن الدول لن تختفى من الساحة الدولية، إلا أنه سيحدث نمو للقوة النسبية لمختلف الأطراف الفاعلة غير الدولية (الشركات، والقبائل، والمنظمات الدينية، وحتى الشبكات الإجرامية) ليكون لها تأثير واسع المدى في قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية.

من جانب، فإن تزايد وتعدد الجهات الفاعلة سيسد الثغرات التى خلفتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن جانب أخر، فإنه سيزيد من تفتيت النظام القائم، ويعيق التعاون الدولي خلال العقدين القادمين.

١. تعددية قطبية دون تعددية جانبية:

في مثل هذا العالم، من غير المحتمل أن يوجد نظام حوكمة عالمى *Global Governance* شامل ووحدوي، حيث تشير الاتجاهات الحالية إلى أنه سيكون خليط من التداخل، وكثير من الجهود المبعثرة والمخصصة، وتبديل لائتلافات الشعوب الأعضاء والمنظمات الدولية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والشركات.

تنوع الجهات والمصالح سيزيد من احتمالات تآكل الأمم المتحدة، ويعزز توافق الآراء بين أعضائها لاتخاذ إجراءات فعالة متعددة الأطراف من شأنها إصلاح الأمم المتحدة.

من غير المحتمل، رغم تنوع الأقطاب، أن يوجد إحدها الذى سيهيمن على الدولة القومية، ومن جانب آخر فإن المشكلات العالمية من غير المرجح أن تحل بشكل فعال من خلال إجراءات فردية من الدول القومية، فالحاجة إلى حوكمة عالمية فعالة ستزداد بمعدل أسرع من الآليات القادرة على الاستجابة لها، لذلك سيكون على القادة اتخاذ نهج بديل لحل المشكلات العالمية مع المؤسسات غير الرسمية، الاتجاهات الحديثة تشير إلى أن المؤسسات المتعددة الأطراف الكبيرة *Multilateral Institutions* ستجد صعوبة في التكيف السريع للقيام بمهامها واستيعاب العضوية المتغيرة والحصول على الموارد، بينما المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية التى تركز على قضايا محددة ستكون جزء من المشهد العام وإن كان دورها سيكون محدودا.

ستواجه المنظمات الدولية والمؤسسات الكبيرة (مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي) صعوبات في معالجة التحديات العالمية بسبب بزوغ القوي الحديثة، واختلاف الآراء التى ستحد من أنواع الحلول الممكنة.

رغم أن فرص بزوغ سباق التسلح والتوسع الاقليمي والتنافس العسكرى (الذى اتسم به نظام التعددية القطبية في أواخر القرن ١٩) سيكون أقل إلا أنه غير مستبعد، بالنسبة لمعظم البلدان فإن التنافس الاستراتيجي من المحتمل أن يدور حول التجارة، والاستثمار، وابتكار واكتساب التكنولوجيا. مع هذا فإن القلق بشأن الموارد مثل الطاقة والمياه يمكن بسهولة أن يسبب نزاعات اقليمية أو عدم تسوية للمسائل الحدودية.

من المحتمل أن تشهد منطقة أسيا تكرار لـ "اللعبة الكبرى" *Great Game* في القرن ١٩ بسبب القضايا الحدودية والودائع الضخمة من الموارد في المنطقة، وحيث أن العديد من القوى الخارجية تحتاج إلى الحق الحصرى للسيطرة

على الوصول إلى الأسواق، العديد من الدول القومية قد تشهد عدم استقرار إذا ما تم تطوير بدائل للوقود الحفري، كما أن الصين والهند وغيرها من الدول المجاورة الصغيرة قد تسعى إلى الحماية أو التدخل الخارجي لتحقيق التوازن.

٢. كم نظام دولي؟

القوي البازغة، ولا سيما الصين والهند، التى حققت نجاحاً اقتصادياً بنموذج مختلف عن ذلك الغربي، لها مصلحة مشتركة في الحفاظ على استقرار النظام، ولكنها تتبنى وسائل مختلفة لتحقيق ذلك. قضايا التغير المناخي واحتياجات الموارد والطاقة وغيرها ستمثل تحدياً لهذه الدول لاستمرار التنمية الاقتصادية، مع اختلاف وتنوع في وجهات النظر والمصالح لكل منها، مما سيطرح تساؤلاً حول ما إذا اللاعبين الجدد والمناهج البديلة ستشكل نظام دولى متماسك وقادر على التعامل مع القضايا العالمية. المنظمات الدولية القائمة قد تثبت كفاية في الاستجابة والتكيف لاستيعاب وجهات نظر القوي البازغة، ولكن مسألة إذا ما كانت هذه القوى ستعطي أو انها تريد سلطات ومسئوليات إضافية فهذه مسألة منفصلة. في الواقع بعض أو كل هذه القوي قد تكون مستفيدة من المؤسسات دون تحمل أعباء القيادة بما يتناسب مع وضعهم ويتيح لهم تحقيق أهدافهم في التنمية الاقتصادية. واحدة من الأمور غير اليقينية هى توافر الإرادة السياسية لإعادة تشكيل النظام العالمي لتقديم ما يكفى من القوي البازغة لتحمل مزيداً من الأعباء على الصعيد العالمى.

معظم الخبراء الأمريكيين والأجانب لا يتوقعون تغير جذري للنظام الدولى، كما فعلت ألمانيا واليابان في القرن الـ١٩ وبداية القرن الـ٢٠ حيث ستظل القوي البازغة تريد الحفاظ على تنامي النفوذ الجغرافي والأسواق المحلية والعالمية واستخراج الموارد والتصنيع والتكنولوجيا دون تحمل عبء التعامل مع التحديات العالمية مثل الإرهاب، وتغير المناخ، وانتشار الأسلحة النووية، وأمن الطاقة.

إقليمية *Regionalism* أكثر – إضافة أم انتقاص للحوكمة العالمية؟

الاستثناء الوحيد من الاتجاه نحو مزيد من التعددية القطبية، ممكن أن يحدث على المستوي الإقليمي في أسيا، في صورة قدر أكبر من التكامل، الذي إذا ما حدث يمكن أن يملأ الفراغ الناجم عن ضعف النظام الدولي المتعدد الأطراف، بل وقد يؤدي أيضا إلى مزيد من تقويض هذا النظام.

يمكن اعتبار الأزمة المالية الأسيوية ١٩٩٧ نقطة البدء لتكامل آسيوي، شبيه بذاك الأوروبي، وأن كان لن يرتقى إلى نفس مستوي الاتحاد الأوروبي بحلول ٢٠٢٥، سواء كان ذلك على المستوي الاقتصادي أو التجارة أو الاستثمار أو العملة أو الطاقة أو الأمن أو البرامج النووية، مع تحسن في العلاقات الداخلية بين دولها مثل إعادة توحيد كوريا، والتنافس مع مناطق أخرى في مجالات عديدة، وتأثير عالمى أكبر مثل الوصول إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

تكاثر الهوية وتنامى التعصب

في ظل التعقيد المتزايد للنظام الدولى لن توجد هوية سياسية واحدة، ففى معظم المجتمعات من المرجح أن يظل الخلط بين المواطنة والجنسية. الانترنت والوسائط العلمية المتعددة ستعزز من فرص الصدام بين المجموعات العرقية والدينية والقبلية بدافع الولاء، زيادة أعداد المهاجرين من الريف للمدن يزيد من انتشار الهويات العرقية والدينية، وستكون في شكل تكتلات أحيائية قد تصبح ذاتية الحكم، أو مستهدفة للتجنيد من قبل عصابات، أو هياكل إجرامية معقدة.

على الرغم من أن طبقات الهوية الموروثة والمختارة ستكون هى الفئات التقليدية للمواطنة، فإن هوية واحدة ستظل قوية ألا وهى الهوية الإسلامية، ولكن الطائفية داخلها ستكون مصدراً للتوتر، ونشاطها قد يكون له رد فعل من قبل النشاط المسيحى. نيجيريا وأثيوبيا وأماكن أخرى في أفريقيا ستظل أرض معارك طائفية. في عام ٢٠٢٥ فإن مفاهيم الاندماج متعدد الأعراق وقيمة التنوع قد تواجه مجموعة من التحديات من المتعصبين للقومية وللدين وربما في بعض الأحيان الماركسية والعلمانية والطبقية.

٣. عالم من الشبكات: في استجابة للعجز المحتمل للحوكمة العالمية، فسوف تتشكل شبكات *Networks* بين الأطراف الفاعلة الدولية وغير الدولية، لتعمل بشكل متقارب يتابع الأهداف والمصالح المشتركة (بما فيها حل المشكلات، والعمل للمصلحة الذاتية، ولأسباب أخلاقية، والرغبة في منظمات دولية وغير حكومية مناسبة لمواجهة المشكلات التى تواجه العالم المتغير). في بعض الحالات فإن نواة شبكة "قضية محددة" *an Issue Group* ستكون لجنة وطنية أو دولية من الخبراء تقدم التقارير أو تشرف على بعض جوانب الحكومة والتجارة وغيرها، أمثلة هذه الشبكات منتدى الاستقرار المالي، ومنتدى قيادة عملية تنحية الكربون، والشراكة الدولية للاقتصاد الهيدروجيني.

المجموعات الملتفة حول قضايا محددة من المرجح أن تساعد في تطوير ونشر معايير وأنظمة للعديد من الحقول (بما فيها تكنولوجيا المعلومات والنظم الرقابية وإدارة اقتصاد ما بعد الصناعة) بالنسبة لبعض أنواع القضايا فإن هذه الشبكات ستوفر الأساس من أجل التوصل إلى اتفاق بين الدول القومية بحلول ٢٠٢٥ فإن عدد وأنواع المنظمات الغير حكومية سينفجر نظرا لعدم قدرة الدول القومية على اتخاذ إجراءات لحل المشكلات وكسب الشرعية واتخاذ المبادرات وتجنب وصمة الحلول المفروضة من الخارج والمنظمات الدولية. انخفاض التكاليف والنفقات العامة وقدرة الأفراد والجماعات المنتسبة لهذه الشبكات على إستخدام الانترنت سيسهل هذه التجمعات.

بالإضافة إلى هذه المجموعات، فإن مجموعة جديدة من الجهات الاجتماعية الفاعلة – أفراد فائقي القوة وحتى الشبكات الإجرامية – ستؤثر بشدة على النتائج، هذه النخب المتمكنة بواسطة ثروتها واتصالاتها العابرة للحدود (بين الشركات والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية) وتعدد هوياتها القومية ستؤثر على النتائج.

الدور المتزايد للدين: الشبكات المبنية على أساس ديني – *Religious-Based Networks* قد تلعب دورا هاما، أكثر من تلك العلمانية، عبر ممارسة النفوذ وتشكيل النتائج. في الواقع يمكن أن ندخل عصرا جديدا من القيادة الدينية

والزعماء الدينيين الذين سيصبحون أكثر قوة في المستقبل في حل الخلافات والمنازعات الدولية.

نفوذ وسلطة قد سقطت بالفعل على هؤلاء المشاهير الدينيين المغطين لنصفي الكرة الأرضية مثل عمرو خالد للمسلمين وماثيو اشيمولو للمسيحيين. الموقع الاليكتروني لعمرو خالد هو ثالث أشهر المواقع العربية علما بأن الأول هو للجزيرة.

في ظل التقليد المسيحى، وظهور أنماط جديدة تماما للسلطة والقيادة في جميع أنحاء الجنوب العالمي، قد يستتبع حكم ذاتى من رجال الدين والذين حققوا ثروات ضخمة. قبل عام ٢٠٢٥ سيسعي وعاظ إلى الزعامة خاصة في الدول التى مرت بدمار اقتصادي ناتج عن تباطؤ الاقتصاد العالمي.

رغم إن الجماعات الدينية كانت المستفيد الأول من العولمة، فإنها يمكن أن تكون الأداة الرئيسية المعارضة لعملية التحديث ذاتها. هياكل دينية تستطيع أن تربط بين المحتجين اجتماعيا وسياسيا، خاصة هؤلاء المفتقرين لوسائل الاتصال مع النخب الاجتماعية الحالية. هذا مهم جدا لأن الكثير من الاتجاهات الاقتصادية المهيمنة على مدى العقدين القادمين تحمل احتمالية تفتيت وتفكيك اجتماعى واستياء شعبي، بما في ذلك تزايد الفجوات بين الأغنياء والفقراء، وبين الريف والحضر، وبين الدول المتقدمة والنامية. نشطاء دينيين يمكنهم الاعتماد على النصوص المقدسة والتقليد التاريخي الطويل من أجل التأثير في المظالم الشعبية من حيث العدالة الاجتماعية والمساواة.

في ظل تكهنات بنكسات اقتصادية وتغير مناخي، فإن صراعات دينية ومذهبية وطائفية قد تحدث في عدد من البلدان مثل البرازيل والهند والصين وبعض دول افريقيا. من بين البلدان الأكثر تعرضا لخطر مثل هذا الصراع عدد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة الكبيرة والأقليات المسيحية (مصر واندونيسيا والسودان)، وتلك التى بها أغلبية مسيحية وأقليات مسلمة (مثل

الفلبين وأوغندة) وتلك الدول ذات التوازن الدقيق بين المسيحيين والمسلمين (أثيوبيا ونيجيريا وتنزانيا).

إذا وفرت المؤسسات الدينية أدوات لمقاومة العولمة، فإنها أيضا ستساعد الناس على التكيف مع نفس هذه القوي، وتعزيز الاستقرار الاجتماعى والتنمية الاقتصادية. دون شبكات الأمان الدينية فإن درجة من الفوضي والتشرذم ستكون أسوأ بكثير في الدول النامية. خلال الثلاثين والأربعين عاما الماضية كسبت المؤسسات الدينية دعم جماهيري، نظرا للخدمات التعليمية والصحية والرعوية التى قدمتها خاصة في المناطق الريفية. كلما ضعفت الدولة وآلياتها فإن دور المؤسسات الدينية يزداد وجاذبية الإيديولوجيات الدينية تزداد، غالبا بطابع أصولي وديني.

مستقبل الديمقراطية: احتمالية تراجع أكثر من موجة جديدة.

رغم التفاؤل بشأن مزيد من الديمقراطية على المدى الطويل، فإنه من المرجح أن التقدم سيكون بطيء، والعولمة ستعرض دول حديثة الديمقراطية لضغوط اجتماعية وديمقراطية متزايدة يمكن أن تقوض المؤسسات الليبرالية. فمن المفارقات أن نكسات اقتصادية في كل من الصين وروسيا قد تعزز احتمالية التحرك نحو مزيد من التعددية والديمقراطية، إذا ما استاءت شعوبها من الفساد وانخفاض مستوي المعيشة، ولكن الدول التى تم ترسيخ الديمقراطية بها خاصة في دول جنوب الصحراء الافريقية الكبرى وأمريكا اللاتينية فإن مؤسساتها الليبرالية الضعيفة وانتشار الفساد لا يمكن أن يساعد على دعم الديمقراطية خلال فترات الركود الاقتصادي، خاصة في ظل الشكوك التى يمكن أن تظهر في الدول الديمقراطية بشأن اعتبار الديمقراطية هى افضل أشكال الحكومة في نفس الوقت الذى يتحسن فيه الأداء الاقتصادي لبعض الحكومات الاستبدادية.

ظل نظام دولى بحلول ٢٠٢٥:

النظام الدولي مهدد بشكل متزايد من الشبكات الإجرامية الدولية، في إدارة الموارد العالمية (الطاقة والمعادن وغيرها)، إلى جانب تجارة المخدرات في ظل زيادة الطلب عليها في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان المنتشر بها سوء الإدارة والفساد وغياب القانون، مما سيوجد تنافس غير عادل في الأسواق العالمية، ويزيد من فرص سيطرة هذه الشبكات على الدول، والإجراءات المؤثرة في الأسواق، والتلاعب في السياسة الخارجية لصالحها، خاصة في أوروبا وأسيا.

السيناريو العالمى (٤): سياسات ليست دائما محلية:

في هذا السيناريو، فإن عالم جديد يبزغ في ظل الدول القومية الغير مسئولة عن تحديد جدول الأعمال الدولي، نظرا لتشتيت سلطتها، وتزايد قوة الفاعلين غير الدوليين، وانتشار تكنولوجيا الاتصال، وتحديدا في قضايا القلق العام مثل التدهور البيئي.

شروط مسبقة لهذا السيناريو تشمل:

- *تقليل ارتباط وقوة الحكومات الوطنية على نحو متزايد في عالم من اللامركزية.*
- *حصول نقابات العمال والمغتربين والمنظمات غير الحكومية والمجموعات العرقية والمنظمات الدينية وآخرون على قوة أكبر ووضع علاقات رسمية وغير رسمية مع الدول.*
- *تكنولوجيا واتصالات تسمح باستمرار وفى كل مكان بالاندماج في شبكات الهوية.*

مقال بصحيفة الفينانشيال تايمز

قدم التقرير تصور لمقال منشور في صحيفة الفينانشيال تايمز بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٢٤، يوضح فيه الدور البارز للفاعلين غير الدوليين أكثر من الحكومات في معالجة القضايا العالمية مثل التغير المناخي والكوارث الطبيعية والانبعاث الحرارى والطاقة المتجددة والتكنولوجيا الجديدة القادرة على التعامل مع مشكلات المياه، وعن تعاون دولي ليس فقط بين النخب بل وايضا بين مختلف الثقافات والقوميات التاريخية، وعن عدم قدرة الحكومات على تجاهل المنظمات غير الحكومية، وعن التغيرات التى حدثت في منتدى دافوس حيث الآلاف الذين يمكنهم المشاركة فيه، و UNGA[٤٣] التى تتنافس سنويا المنظمات الغير حكومية على ٢٠ مقعد فيه.

(٤٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة.